



الافتتاحية

بقلم: محمد الزعتري

رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة
في صيدا والجنوب

الحكومة... والإصلاح المنشود

أبصرت الحكومة النور بعد مخاض عسير إستمر أكثر من ثلاثة أشهر. ومع هذا الواقع الجديد لا بد من تجاوز مرحلة الأمل والحلم والانتقال إلى مرحلة التطبيق والعمل البناء. ونأمل من الحكومة العتيدة أن تسارع إلى إطلاق ورشة الإصلاح التي طال إنتظارها والمعول عليها للتخفيف من الهموم المعيشية والإقتصادية للمواطن اللبناني.

كما لا بد من أن تؤسس سياسة الحكومة لخطة إقتصادية شاملة تتناول كافة الملفات المطروحة اليوم للمعالجة بدءا بالإصلاح الإداري، ومرورا بالإصلاح المالي والضريبي، وإنهاء بإجراءات فعالة لتقليص حجم القطاع العام وترشيده الإنفاق.

وضمن التوجه الإصلاحية العام ترد مسألة الخصخصة كأداة لحل أزمة الدين العام وتحسين الإنتاجية، وتوفير الإستقرار التشريعي اللازم لجذب الإستثمار، وبالطبع العمل الجاد في مجال تحديث القوانين والأجهزة القضائية نفسها.

أما على صعيد الإنماء الإقتصادي والإجتماعي نتطلع إلى برامج تراعي التوازن بين المناطق، والقطاعات الإقتصادية، والفئات الإجتماعية، والشرائح المهنية، واللامركزية الإدارية.

كما نكرر دعوتنا إلى دعم القطاعات الإنتاجية وتطويرها من خلال سياسة إنقاذية عاجلة تنقذها من الإختناق الحاصل حاليا.

كما ندعو إلى سياسة إجتماعية حاسمة بخصوص الضمان الإجتماعي، وتطبيق نظام ضمان التقاعد، وتطوير القطاع الصحي وما يؤديه من خدمات، ونظام التعليم في مستوياته كافة.

من الملاحظ إذن تعدد كبير للملفات بحيث يمكننا القول اننا بحاجة إلى إصلاح جدي لنظامنا الإقتصادي وإلى سياسة إستراتيجية يتم ضمنها التنسيق بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف النمو العام للبنان واحداث تطور نوعي في حياتنا الإقتصادية بحيث نصبح أقدر على مواجهة الإستحقاقات الإقتصادية الداهمة.